اقتصاد

الدولار «الأسود» إلى ٤٤٠ ليرة.. و«مداد»: زيادة في الحوالات عبر القنوات الرسمية

| الوطن

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة السورية بشكل طفيف أمس (نحو ١ بالمئة) في تعاملات السوق السوداء، إذ سجل السعر الوسطي نحو ٤٤٠ ليرة سورية، مقارنة بـ٤٣٦ ليرة يوم أمس الأول، وقد تجاوز السعر مستوى ٤٤٠ مرتفعاً في بعض المناطق، إلا أنه يبقى متراجعاً بنسبة تزيد على ٤,٣ بالمئة مقارنة بما كان عليه قبل نحو أسبوعين.

يبدو أن الأوضاع السياسية العالمية حيال سورية، أثارت بعض المخاوف، ما أدى إلى حدوث ارتفاع حذر في سعر صرف الدولار أمام الليرة، وخاصة أن نسبة الارتفاع ضعيفة نسبياً، علماً بأن مصادر في سوق القطع تحدثت عن ارتفاع في الطلب على الدولار، مقارنةً بالأيام الماضية، وهناك من يلبي الطلب وخاصة ممن اشترى على سعر متدن خلال الأسبوع الماضي، بهدف جني أرباح سريعة.

وكان سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي قد شهد تحسناً كبيراً، ليصل إلى مستويات أقل من أسعار السوق الرسمية، لأول مرة هذا العام، الأمر الذي أحدث حالة من الارتباك في الأسواق، نتيجةً لخوف المتعاملين من حدوث تراجعات كبيرة ومتتالية في الأسواق، ولكن ما لبث سعر الصرف أن استقر (وسطياً) عند ٤٢٥ ليرة سورية للشراء و٤٣٠ ليرة سورية للمبيع نهاية الأسبوع الماضي.

وبحسب التقرير الاقتصادي الصادر عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» فإن هذا التحسن يعود لمجموعة عوامل، من أهمها: التحسن الكبير في المناخ الأمني للعاصمة نتيجة اكتمال تحرير الغوطة الشرقية، وما أسهمه من نشر لأجواء الارتياح والتفاؤل في السوق، إضافة إلى زيادة المعروض من الدولار الأمريكي بشكل كبير نتيجة المخاوف من استمرار تراجع سعر الصرف إلى ما دون حاجز الـ٤٠٠ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد، ترافق ذلك مع زيادة في تدفق الحوالات من الخارج عبر القنوات الرسمية على اعتبار أن أسعار صرف الحوالات أفضل من الأسعار في السوق الموازية، يضاف إلى ذلك حفاظ الدولار الأمريكي على مستويات منخفضة مقابل العملات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية.

أما في السوق الرسمية، فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأمريكي/ الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأمريكي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

وفيما يخص سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية، فقد واصلت الليرة السورية تحسنها الملحوظ مسجلةً مستويات أقل من السوق الرسمية، حيث انخفض زوج (اليورو/ ليرة سورية) إلى مستوى ٥٢٤ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي، مقارنة مع مستوى ٥٦٦ ليرة سورية المسجل نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ٧,٤٢ بالمئة. كما تحسنت الليرة السورية في السوق الرسمية أمام اليورو بما نسبته ٠,٤٦ بالمئة، لينخفض زوج (اليورو/ليرة سورية) إلى مستوى ٥٣٥,٢٣ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي مقابل مستوى ٥٣٧,٦٨ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق.

الحكومة توافق على إعادة هيكلتها

«هيئة التأمين» تستعين بشركة لبنانية لدراسة بوليصة التأمين الصحي

| عبد الهادي شباط

أنهت لجنة مراقبة تطبيق عقود التأمين الصحي المشكلة في هيئة الإشراف على التأمين عملها لجهة تطبيق معايير التقييم المعتمدة من الهيئة بعد تنفيذ جملة من الزيارات الميدانية لشركات إدارة النفقات الطبية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، حيث بيّن مسؤول في اللجنة لـ«الوطن» أن معظم الشركات حازت معدل ٧٠ بالمئة بناء على هذه التقييمات، على حين تم منح مهلة ثلاثة أشهر إضافية لبعض الشركات التي حازت معدلات تقييم متدنية، بغية تحسين أدائها والوصول إلى معدلات تتجاوز ٧٥ بالمئة، مؤكداً أنه بناءً على هذه التقييمات ستتم إعادة توزيع محفظة التأمين الصحي.

وعن عدم رضا الكثير من المؤمن لهم عن طبيعة وحجم الخدمات المقدمة لهم وخاصة في الخدمات الطبية، بيّن المصدر أنه لا يحوز تحميل شركات إدارة النفقات الطبية وحدها المسؤولية لأن معظم هذه الشركات تعمل وفق ضوابط ومؤشرات عالمية، ومن ثم لا يمكن تجاوز هذه المحددات والمؤشرات، وأن الكثير من حالات سوء الاستخدام أو عدم جودة الخدمة التي يتلقاها المؤمن له تتصل بمزود الخدمة، مشيراً إلى أن شركات إدارة نفقات الخدمات الطبية تقوم بتأمين الخدمات الطبية لنحو ٦٠٠ ألف مؤمن له.

وعن الحاجة للتوسع في عدد شركات إدارة الخدمات الطبية بيّن المصدر أنه تمت الموافقة على طلب لترخيص شركة جديدة وهو قيد الإنجاز، لتصبح عدد شركات إدارة النفقات الطبية المرخص لها ٨ شركات، مؤكداً أنه لا يرى حاجة حالياً للتوسع في عدد شركات الخدمات العاملة، إلا أن التوسع سيكون مطلوباً في حال زيادة محفظة التأمين الصحي.

وعما يخص تطوير بوليصة التأمين الصحي بيّن أنه تم التوافق مع شركة إكتوارية لبنانية لدراسة بوليصة التأمين الصحي بما يتناسب مع الاحتياجات للمشتركين في التأمين الصحي، منوهاً بأن الحكومة وافقت على التصورات النهائية لإعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي، وبدلات شركات إدارة النفقات الطبية وأتعابها عبر منح المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي حرية اختيار شركة إدارة النفقات الطبية التي ترغب في التعاقد معها، ومنح شركات إدارة النفقات الطبية مهلة عام قبل أن يتم تقييمها وفقاً للمعايير الموضوعة من مؤسسة التأمين وتأجيل نظام المحاسبة الجديد المزمع تبنيه مع شركات الإدارة إلى ما بعد التقييم، على أن يتم توخي تحقيق العدالة في توزيع العقود على هذه الشركات وخاصة لجهة عدد المؤمنين، بحيث يصار إلى توزيع عقود الوزارات التي لديها أعداد كبيرة من الجهات التابعة والمديريات والكوادر البشرية على أكثر من شركة واحدة، إضافة إلى مناطق تقديم الخدمات (محافظات آمنة أو ساخنة) وعدد المكاتب الحالية والكوادر الإدارية لكل شركة فيها، وتعديل العقود القديمة والمستمرة المبرمة مع هذه الشركات بما يتناسب مع الهيكلية الجديدة وتشكيل لجنة دائمة تضم في عضويتها ممثلين عن هيئة الإشراف على التأمين والمؤسسة السورية للتأمين وكل من نقابتي الأطباء والصيادلة وممثل عن شركات إدارة النفقات الطبية يتم تبديله دورياً لتتولى مراقبة تطبيق عقود التأمين الصحي ومعالجة الشكاوى المقدمة بشأنها.

خطة تنمية بشرية شاملة للمناطق المحررة في أرياف دمشق وحلب ودير الزور

الحكومة: خطة متكاملة لاستثمار الفوسفات وقطع حسابات موازنة ٢٠١٢

| الوطن

وافق مجلس الوزراء في جلسته الاسبوعية أمس على خطة متكاملة لوزارة النفط والثروة المعدنية تختص باستثمار الفوسفات تتضمن وضع نظام تراخيص خاص باستثمار هذه الثروة الوطنية.

وناقش المجلس مشروع القانون الخاص بقطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢ ووافق على رفعه الى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره .

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم إقرار خطة تنمية بشرية شاملة لجميع المناطق المحررة من الإرهاب في حلب ودير الزور وريف دمشق، بما فيها الريف الغربي والغوطة الشرقية، والتي أعدتها وتحدثت عنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتتضمن توصيفاً لبناء قواعد البيانات، والتدخلات الخاصة من النواحي الاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والصحية، وتأتي هذه الخطة تلبية لاحتياجات المواطنين من أبناء المناطق المحررة من الإرهاب وتمكينهم من معاودة نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي.

وقرر المجلس اعتبار جميع الوحدات الإدارية في المحافظات من الوحدات الإدارية ذات الصفة السياحية والأثرية والتنموية لعام ٢٠١٨، وذلك بهدف تحسين إيرادات الوحدات الإدارية في ظل الظروف الحالية.

من جانبها قدمت وزيرة التنمية الإدارية سلام السفاف عرضاً حول ما تم إنجازه من المشروع الوطني للإصلاح الإداري فيما يخص الأعمال المنفذة والإجراءات المتخذة في مختلف محاور المشروع ومكوناته بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية، والصعوبات والتحديات ومقترحات المعالجة.

وطلب المجلس من كافة الوزراء القيام بزيارات لمكاتب الشهداء في المدن والوحدات الإدارية خلال جولات تتبع العمل في المحافظات بهدف الوقوف على واقع كل مكتب ومدى جودة الخدمات التي يقدمها لذوي الشهداء والجرحى.

وكلف المجلس وزارة الاشغال العامة والإسكان ببناء وحدات سكنية في المدينة الصناعية بعدرا وفق تقنية القالب المنزلق بهدف تأمين مساكن للعاملين في المدينة.

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

دعوة مساهمي شركة بنك سورية الدولي الاسلامي المساهمة المغفلة العامة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك

يسر مجلس ادارة بنك سورية الدولي الاسلامي دعوة جميع الاخوة المساهمين في البنك لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الاسلامي المساهمة المغفلة العامة والذي سيُقام في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢٠١٨/٤/٢٥ في فندق الشيراتون بدمشق، قاعة أمية لبحث ومناقشة والتصويت على بنود جدول الاعمال وفق ما يلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ وخطة العمل للسنة المالية لعام ٢٠١٨.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) لعام ٢٠١٧.
٣. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠١٧.
٤. مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام ٢٠١٧ بما فيها تدوير الأرباح لغايات زيادة رأس المال والتصويت عليها.
٥. تكوين الاحتياطيات.
٦. مناقشة توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيع اسهم منحة وزيادة راس مال البنك بها من خلال تحويل الأرباح المدورة وأرصدة الاحتياطي القانوني والخاص أو أي جزء من هذه المبالغ وذلك بعد موافقة مصرف سورية المركزي وجهات الوصاية الأخرى (وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومصرف سورية المركزي واية جهات أخرى معنية) تطبيقا لنصوص القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ وبموجب التفويض الممنوح لمجلس الإدارة من الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢-٥-٢٠١٠ بما فيها أيضا الموافقة على تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي للبنك لجهة زيادة راس مال البنك بمقدار هذه الزيادة استنادا الى تفويض المجلس بذلك بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية المشار اليه
٧. مناقشة توصية مجلس الإدارة بخصوص استكمال رأسمال البنك بعد الزيادة المشار إليها في البند رقم ٦ من جدول الأعمال للوصول للحد الأدنى الحالي المطلوب لرأسمال المصارف الإسلامية بحسب القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ والبالغ خمسة عشر مليار ليرة سورية وذلك عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب الخاص للمساهمين بحسب حق الأفضلية، وذلك بموجب التفويض الممنوح لمجلس الإدارة من الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢-٥-٢٠١٠ بما فيها أيضاً الموافقة على تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي للبنك لجهة زيادة رأس مال البنك بمقدار هذه الزيادة استناداً الى تفويض المجلس بذلك بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية المشار اليه وحسب الترتيبات التي ستتم الموافقة عليها من قبل الجهات ذات الصلة.
٨. انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
٩. تحديد مكافأة رئيس واعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ وذلك بناء على تنسيب مجلس الإدارة.
١٠. تحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو خلال عام ٢٠١٨ ولحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠١٩، وذلك بناء على تنسيب مجلس الادارة.
١١. الاطلاع على التعديلات التي تمت على النظام الأساسي بموجب قرار مجلس الإدارة المتخذ استناداً للتفويض الممنوح له في اجتماع الهيئة العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩ وبموجب البند ٥ من اجتماع الهيئة العامة غير العادية المذكور وذلك فيما يتعلق بالمادة رقم (١٣)، والمادة رقم (١٧) اضافة فقرة رقم ٥، والمادة (٤٤) تعديل الفقرة رقم ١.
١٢. الموافقة على تعيين عضو هيئة رقابة شرعية متدرب.
١٣. إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

- يكون اجتماع الهيئة العامة العادية قانونيا في حال حضور مساهمين يمثلون أكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركة، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تنعقد هيئة عامة عادية جديدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢٠١٨/٤/٢٥ في نفس المكان المذكور اعلاه وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع.
- على من يرغب من الاخوة المساهمين في الحضور و المشاركة في الاجتماع ان يقوم بالتسجيل لدى مقر الادارة العامة للبنك الكائن في دمشق – مزة – فيلات شرقية – خلف دار المعلمين و خلال ساعات الدوام الرسمي للبنك ابتداءا من الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٨/٤/١٢ و حتى الساعة الثالثة ظهرا من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٤/٢٤، وينتقل بعدها التسجيل الى فندق الشيراتون من الساعة الثامنة من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢٠١٨/٤/٢٥ و يستمر حتى الساعة التاسعة صباحا في نفس يوم موعد الاجتماع الواقع في ٢٠١٨/٤/٢٥.

هذا ونذكر الاخوة المساهمين الراغبين في الاشتراك في هذا الاجتماع الى ضرورة الالتزام والتقيد بما يلي:

١- اصطحاب بطاقاتهم الشخصية او جواز السفر وذلك عند تسجيل طلب الاشتراك.
٢- يكون حضور الاشخاص الاعتباريين في الاجتماع بشخص من يمثلهم قانونا وحسب توكيل أو إنابة / تفويض خطي من المفوض بالتوقيع اصولا.
٣- يحق للمساهم الذي يرغب بإنابة أو توكيل الغير لحضور هذا الاجتماع أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة، على ان لا يحمل المساهم الواحد أكثر من ١٠٪ من راس مال البنك بصفته وكيلا أو منابا.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالبنك على الرقم ٦١١٤٦٩١ تحويلة ٢٠٤

بنك سورية الدولي الإسلامي
رئيس مجلس الإدارة

Call Center
033 9393
www.siib.sy

سورية الإسلامي ..
بنك العمر

مشروع مرسوم للإعفاء من غرامات التأخير في المدن والمناطق الصناعية

الحسن لـ«الوطن»: ٣٠ منطقة صناعية وحرفية في الغوطة الشرقية تحتاج إلى الدعم

| علي محمود سليمان

بيّن مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن أن العمل جارٍ حالياً على مشروع مرسوم يتعلق بإعفاءات من غرامات التأخير في المدن والمناطق الصناعية، وذلك بهدف تقديم الدعم والتسهيلات للصناعيين والمستثمرين الجادين والراغبين باستكمال أعمالهم وتشغيل معاملهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الحسن أن هناك مرسوم صدر سابقاً في عام ٢٠١٥ ولكن في تلك السنة لم يستفد منه أكثر من ١٧٠ مستثمراً وذلك نتيجة ظروف الأزمة في تلك الفترة والمخاوف التي كانت مسيطرة، وحالياً مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي واتساع رقعة الاستقرار سيكون عدد المستفيدين أكثر من ٨٠٠ مستثمر وصناعي وحرفي، مع الإشارة إلى أن غرامات التأخير تعادل مبالغ ضخمة مع تراكم سنوات التأخير، ولذلك تعتبر مراسيم الإعفاء منها من أهم التسهيلات التي تقدم للمستثمرين الراغبين بالعودة لتفعيل استثماراتهم، وهذا المرسوم يكون محدداً زمنياً بسنة واحدة وضمن شروط وضوابط.

ولفت الحسن إلى أن مجلس الوزراء قد صدق في اجتماعه الأخير على مرسوم الإعفاء من رسم تجديد الترخيص في المدن الصناعية بالنسبة للصناعيين وسيتم تنفيذه قريباً، وذلك لدعم الصناعيين الجادين بالعودة لاستئناف نشاطهم في المدن الصناعية والذين كانوا قد حصلوا على تراخيص لمقاسمهم الصناعية في وقت سابق ونتيجة لظروف الأزمة لم يتمكنوا من البدء بتنفيذ الترخيص وأصبح الترخيص بحاجة إلى التجديد حسب كل منشأة.

وأشار إلى أن وزارة الإدارة المحلية تولي المناطق الصناعية والحرفية في الغوطة الشرقية أهمية كبيرة وقد جهزت عدداً من الخطط والسيناريوهات للدعم وإعادة التأهيل وتقديم التسهيلات لهذه المناطق، لافتاً إلى وجود أكثر من ٣٠ منطقة صناعية وحرفية تتوزع في كل مدن وبلدات الغوطة الشرقية، ففي حرستا مثلاً يوجد منطقتان صناعيتان وفي دوما توجد ثلاث مناطق صناعية، وهذه المناطق مقسمة بين مناطق مستثمرة بشكل كلي ولكنها تعرضت للتخريب والتدمير وتحتاج لإعادة التأهيل والصيانة، وهناك مناطق كانت مستثمرة جزئياً وتحتاج لاستكمال تنفيذ البنى التحتية فيها، إضافة للمناطق الصناعية والحرفية التي حصلت على الدعم من لجنة إعادة الإعمار في وقت سابق وهي في تل كردي وفضلون وفي عدرا.

منوهاً بأنه سيتم إحداث مناطق صناعية وحرفية جديدة ومنها المنطقة الصناعية التي ستنفذ في أوتايا على مساحة ٢٥ هكتاراً للصناعات الخشبية، مشيراً إلى أن الخطط الإسعافية للمدن الصناعية تتم دراستها في كل اجتماع لتخصيصها بالمبالغ المطلوبة لتنفيذها وآخرها طلب اعتمادات إضافية للآبار حول مدينة عدرا الصناعية لإعادة تأهيلها، مؤكداً أن الدعم المقدم من الدولة للمدن الصناعية مستمر ولن يتوقف وخاصة التسهيلات والتعديلات في أنظمة الاستثمار للمدن الصناعية بما يتناسب مع كل مرحلة، إضافة للدعم المالي في الخطط الإسعافية والموازنات الاستثمارية وسواها فهذه المحفزات كلها تشجع المستثمرين للعودة وتفعيل استثماراتهم.

محمود لـ«الوطن»: زيادة التزام مكلفي الضرائب بعد تحرير حلب

| الوطن

كشف مدير مالية حلب محمود جمل لـ«الوطن» أنه تم اعتبار ٩٠ بالمئة من محافظة حلب مناطق متضررة بناء على لجنة شكلت في المالية لتقييم ذلك، وهو ما يساعد المكلفين على الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالمناطق المتضررة.

وقدّر محمود نسبة الزيادة في التحصيلات خلال الربع الأول من العام الجاري بنحو ٢٠٠ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها للعام الماضي، مبيناً أن هناك حالة التزام واسعة من المكلفين بتسديد مستحقاتهم من الضرائب وخاصة بعد تحرير حلب وعودة الحياة إلى طبيعتها.

وفيما يخص المنشآت الصناعية، ومطالب الصناعيين في حلب بمزيد من الإعفاءات الضريبية حتى يتمكنوا من العودة لتأهيل منشآتهم وتشغيل خطوط العمل والإنتاج؛ اعتبر مدير المالية أن جزءاً واسعاً من مطالب الصناعيين تتحقق عبر القانون ٢٥ الذي صدر العام الماضي، إذ منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير بالنسبة للمكلفين بالمناطق المتضررة، كما سمح بتجزئة وتقسيط قيم التكاليف على ثلاث سنوات ومنح براءة ذمة للمكلفين، الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم، منوهاً بأن المالية تعمل على تقديم التسهيلات الممكنة ضمن الأنظمة والقوانين الناظمة للعمل، ومنها العمل على التواصل مع الصناعيين في المناطق الساخنة حسب المتاح، وخاصة أن هناك اهتماماً حكومياً واسعاً بالصناعيين عبر تقديم التسهيلات، وخاصة للصناعيين الذين تعرضت منشآتهم للتدمير والتخريب.

وأشار إلى أن قرارات منع السفر بحق المكلفين ممن تجاوزت ذممهم المالية غير المدفوعة قيمة مليون ليرة زادت من مستوى التفاعل لدى المكلفين، وخاصة لدى العاملين في قطاع الأعمال والذين يحتاجون للسفر والتنقل بشكل دائم، وبالتالي إسراعهم لتسديد ذممهم المالية.

بينما أوضح أن الحال مختلف بالنسبة للمنشآت الصناعية في المناطق الآمنة حيث إن نسب التحصيلات مرتفعة بالعموم، وأن هناك حالة التزام كبيرة من أصحاب المنشآت الصناعية.

وبيّن المدير أن مالية حلب تعمل خلال المرحلة الحالية على استعادة العمل في الماليات والدوائر المالية التي أصبحت ضمن المناطق الآمنة حيث خرج عن العمل نحو ثلثي ماليات حلب خلال سنوات الأزمة، بينما يتم العمل بشكل سريع على ترميم وتأهيل الماليات والدوائر المحررة وتأمين العمالة اللازمة لهذه الماليات، وخاصة أن مالية حلب عانت من نقص واسع في عدد العاملين لديها، وبشكل خاص الكفاءات المدربة والمؤهلة، لذا يجري العمل على ترميم هذا النقص، إضافة إلى توسيع الاعتماد على أتمتة الأعمال حيث تم تحقيق نسب جيدة في هذا الاتجاه وخاصة لجهة بيانات المواطنين التي يتم إدخالها إلكترونياً عبر النافذة الواحدة.

مشيراً إلى التعاون مع وزارة المالية في مشروع الأتمتة والربط البرامجي وخاصة أن الأتمتة تسهم في تراجع حالات التجاوز أو المخالفات التي قد تحصل خلال تنفيذ الأعمال كما تسهم في الحد من حالة التهرب الضريبي لأنها ترتبط بتبسيط النظام الضريبي ووضوح النصوص التشريعية، وعدم ترك التكليف للتقديرات الشخصية ومزاجية المراقب، وذلك إضافة إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية.